ظاهرة النصب على الخلاف ومواقف النحاة منها

الدكتور/ محمد أحمد إدريس إدريساي

ملخص البحث

تناول هذا البحث مسألة النصب على الخلاف مستعرضاً مواقف النحاة منها، ومبينا حجة كل فريق منهم، وقد هدف البحث إلى استقصاء أقوال النحاة في النصب على الخلاف، ومعرفة نشأة مصطلح الخلاف والمصطلحات المرادفة له، والمدرسة النحوية التي ينتمي إليها القائلون به، والمنصوبات التي خرجت عليه، ووجوه تخريجها عند من لم يقل بالنصب على الخلاف، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما جنحت في بعض جوانبها إلى المنهج التأريخي .

يقع هذا البحث في ثلاثة مباحث، تناول أولها الإعراب التقديري ومواقف النحاة منه، وتناول الثاني القول بالنصب على الخلاف، وأما الثالث فقد تناول رد القول بالنصب على الخلاف، وذلك إضافة إلى المقدمة والخاتمة، وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها أن معرفة الظاهرة لم تكن قاصرة على مدرسة نحوية معينة، وأما مصطلح النصب على الخلاف فمصطلح كوفي خالص، ومنها أن التمسك بالعامل النحوي كان السبب الرئيس للقول بالنصب على الخلاف، ومنها أن النصب على الخلاف يندرج تحت مظلة العوامل المعنوية في النحو العربي، أوصت الدراسة بمعرفة مصطلحات علم النحو، لاسيما مصطلحات الكوفيين والبصريين، وسبر أغوار النحو، والتمرس بأساليب قدماء النحاة، وعدم الاستغناء عنها بكتب المحدثين .

مقدمـــــــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين نبينا محمد وعلى آله و أصحابه والتابعين .. وبعد ..

فهذه دراسة تناولت فيها ظاهرة نحوية لم تنل حظها من البحث والتنقيب، وهي ظاهرة النصب على الخلاف.

أهمية البحث :

تنبع أهمية الدراسة من كونها تناولت قضية نحوية تباينت فيها مذاهب النحويين، وتعددت فيها أقوالهم، ولم يفرد لها بحث يستقصي جوانبها المتعددة وذلك حسب اطلاع الباحث .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي

- تتبع أقوال النحاة القائلين بالنصب على الخلاف، ومعرفة حججهم
- معرفة العلاقة بين النصب على الخلاف، ونظرية العامل
- الوقوف على الأبواب النحوية التي خُرجت على هذه الظاهرة
- الوقوف على المصطلحات المرادفة للنصب على الخلاف

أسئلة البحث :

يحاول هذا البحث أن يجيب عن الأسئلة التالية:

- ما معنى النصب على الخلاف، ومن القائل به؟
- ما المصطلحات المرادفة للنصب على الخلاف ؟
- هل كانت معرفة هذه الظاهرة خاصة بمدرسة نحوية معينة ؟
- ما علاقة النصب على الخلاف بنظرية العامل في النحو العربي ؟
- ما حجة القائلين بهذا العامل والرافضين له ؟
- منهج البحث : اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، كما اتبع المنهج التاريخي في بعض مسائله.

هيكل البحث:

يتكون البحث من ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول : الإعراب التقديري ومواقف النحاة منه.
- المبحث الثاني: القول بالنصب على الخلاف.
- المبحث الثالث : رد القول بالنصب على الخلاف.

المبحث الأول

نظرية العامل ومواقف النحاة منها

يندرج النصب على الخلاف تحت ظاهرة تقدير الإعراب والتي هي جزء من نظرية العامل في النحو العربي، ولكن قبل الشروع في مذاهب النحاة حول نظرية العامل أُقدّم تعريفا للخلاف المقصود في هذا البحث.

النصب له معانٍ كثيرة منها ما ذكره الفيروزبادي بقوله : "كل ما رفع واستقبل به شئ فقد نصب، والنصب العلم المنصوب ... وهو في الإعراب كالفتح في البناء "[1]، وعلامة النصب الأصلية الفتحة.

الخلاف لغة يطلق على معان كثيرة منها عدم الاتفاق قال ابن منظور: "الخِلافُ المُضادّةُ وقد خالَفه مُخالَفة وخِلافاً وفي المثل إنما أَنتَ خِلافَ الضَّبُعِ الراكبَ أي تخالِفُ خِلافَ الضَّبُعِ لأَنَّ الضَّبُعَ إذا

١- القاموس المحيط – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز بادي (دار الجيل – بيروت) مادة (نصب) ١/١٣٧.

رأَت الراكبَ هَرَبَتْ منه"[1] وقال: رجل خالف وخالفة أَيّ يُخالف كثير الخلاف ويقال بعير أَخْلَفُ بيِّنُ الخَلَف إذا كان مائلاً على شقّ، وتَخالَفَ الأَمْران واخْتَلَفا لم يَتَّفقا وكلّ ما لم يَتساوَ فقد تَخالف واخْتَلَف وقوله عز وجل: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ (الأنعام : ١٤١)، أَي في حال اخْتلاف أُكله "[2].

والخلاف في الاصطلاح النحوي هو "أن يكون الثاني في غير حكم الأول" [3].

ويعبرون عنه أيضا بالصرف وقد جاء هذا المصطلح عند الفراء الذي عرفه بقوله"أن تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف؛ كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتى مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم [4]

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتى مثله" فلذلك سمى صرفا إذ كان معطوفا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله. ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهى معطوفة على مرفوع – قولهم: لو تركت والأسدَ لأكلك، ولو خليت ورأيكَ لضللت. لما لم يحسن في الثاني أن تقول: لو تركت وترك رأيك لضللت؛ تهيبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله"[5] مصطلح الخلاف مصطلح أهل الكوفة ومن تابعهم، والمقصود بذلك هو المصطلح دون معرفة الظاهرة التي يشاركهم فيها غيرهم، فقد عرف ابن شقير– وهو ممن خلط بين مذهب البصريين والكوفيين – مصطلحي الصرف والقطع مريداً بهما النصب على الخلاف، وذلك بقوله "والنصب بالصرف قولهم لا أركب وتمشيَ ولا أشبع وتجوعَ فلما أسقط الكناية وهي أنت نصب لأن معناه لا أركب وأنت تمشي ولا أشبع وأنت تجوع فلما أسقط الكناية وهي أنت نصب لأنه مصروف عن جهته"[6]، وقال أيضا : "والنصب من قطع مثل قولك : هذا الرجل واقفا،

١- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون، ج ٢ (دار المعارف – القاهرة) مادة (خلف) ص١٢٣٩.

٢- اللسان ج٢ ص ١٢٣٩ – ١٢٤٠.

٣- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبو جناح (دار الفكر للطباعة والنشر، ط١-١٤١٩هـ -١٩٩٨م) ص ٧١.

٤- البيت مختلف في عزوه فقد عزي إلى المتوكل الكناني، وإلى الأخطل، وإلى سابق البربري، وإلى أبي الأسود الدؤلي، ينظر المقتضب، محمد بن يزيد المبرد(عالم الكتب – بيروت) ٢/٢٥ من الهامش، ومعاني القرءان أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء (دار الكتب العلمية) ١/٣٥.

٥- نفسه ١/٣٥.

٦- المحلى في وجوه النصب أو الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي أو أبوبكر بن شقير، تحقيق فخر الدين قباوة (١٩٩٥م) ص٩٥.

أنا ذا عالما' قال الله جل ذكره: ﴿وَهَـذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ (الأنعام: ١٢٦)، ومثله قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (النمل: ٥٢)، على القطع ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَـذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ (هود: ٧٢)، على القطع وكذلك قوله: ﴿وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَهُ الدِينُ وَاصِباً أَفَغَيْرَ اللّهِ تَتَّقُونَ﴾ (النحل: ٥٢)"[١].

ومما سبق يتبين أن الصرف، أو الخلاف هو اختلاف جهتي الفعل أو الاسم باختلاف المعنى الذي يؤديه كل منهما مما يترتب عليه الاختلاف في العلامة التي تلحقه .

والنحاة لجئوا إلى هذا المصطلح وما رادفه ليفسروا به حالات إعرابية متعددة ينصب فيها المنصوب دون أن يتسلط عليه عامل ظاهر، وهو ما جعل النحاة يجتهدون في تقدير عامل له.

والمتتبع لمسيرة النحو العربي يجد القول بأثر العوامل في خلق الظاهرة الإعرابية حاضرا عند قدماء النحاة؛ وذلك لالتزامهم بنظرية العامل، والعامل هو" كل ما رفع أو جر أو نصب أو جزم[٢]" يوضح موقفهم هذا ابن الأنباري بقوله : "وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة والمشي برجل معدومة والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية"[٣].

وكلامه هذا يؤكد تسليم جمهور النحاة بنظرية العامل ؛ وذلك لأن الإعراب أثر وحدث ولابد له من محدث ومؤثر، والقول بالعامل كان وما زال طريقا لتعليم وتعلم النحو، فكيف يتأتى لدارس النحو الإحاطة به إذا لم تكن هناك قواعد علمية ضابطة تعرف من خلال العلل والعوامل . خرج عن إجماع النحاة في القول بأهمية العامل النحوي ابن مضاء القرطبي الذي رفض العوامل ودعا إلى إلغائها، وعدها ضرباً من الخطأ وطريقا إلى تعقيد اللغة وسبيلا من سبل التنفير عنها حيث يقول" وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً

١- الجمل في النحو ص ٦٧.

٢- الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر (دمشق ١٩٧٢م) ص ١٢.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري (دار الفكر دمشق) ١/٢٤٧ - ١٣٩٩ -١٩٧٩م) ص ٧٠.

حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا (إن زيداً) إلا بعد عدم إن. فإن قيل بم يُرَدُّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار، ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه. وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"[1].

ويتضح من كلامه جحوده القول بالعامل ؛ لأنه حسب رأيه من قبيل نسبة العمل إلى معدوم ونسبة العمل إلى معدوم أمر محال، ويقسم العوامل إلى عامل بالإرادة كالحيوان، وعامل بالطبع كإحراق النار وإبراد الماء .

تجدر الإشارة هنا إلى أن ابن جني سبق ابن مضاء إلى القول بنسبة العمل لغير العوامل النحوية غير أنه لم يتبن الفكرة، ولم يدع إليها بل لم يخرج عن مألوف مذهب النحاة في مؤلفاته، وهذا جعل المسألة عنده مجرد خطرة عابرة،يقول ابن جني – موضحاً هذه الفكرة – : "العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[2].

و بهذا يعد ابن جني أول من تنبه لهذه القضية .

وأما النحاة المحدثون فقد سلك بعضهم مسلك ابن مضاء متبنيا فكرته عاملا على إحياء دعوته حتى صار لها رواج أكبر مما كان في حياة صاحبها، ويأتي على رأس هؤلاء إبراهيم مصطفى الذي يعد أبرز منكري العامل النحوي في العصر الحديث حيث يقول:" أكب النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام، لا يعدلون به شيئا، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه، وألفوا فيه الأسفار الطوال... حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفاً وفلسفة و جدلاً . أساس كل بحثهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل"[3].

وفصل أبعاد نظرية العامل من حيث اجتماع عاملين على معمول واحد،

١- الرد على النحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، تحقيق محمد إبراهيم البنا (دار الاعتصام- ط١- ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م) ص ٧٠.

٢- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار (دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٥٢م) ١/ ١١٠.

٣- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (دار الكتاب الإسلامي– القاهرة ١٤١٣ه –١٩٩٢م) ص٢٢.

وتقدير العوامل، وأصل العمل، وقوة العوامل وضعفها، واختصاص العوامل بمعمولاتها، ورتبة العامل مع المعمول، ويعيب على النحاة تأثرهم بالمنطق والفلسفة، ونقد نظرية العامل وبين عيوبها ومالها من أثر سلبي على واقع النحو واللغة[١].

ومثله صاحب دراسات في نظرية النحو الذي أيد القول بإلغاء العامل، واتهم النحاة بالانجرار وراء الفلاسفة، والمناطقة، والخلط بين مواصفات علم ومواصفات علم آخر[٢].

والذي دعا النحاة المنكرين للعامل إلى اتخاذ موقفهم هذا هو نظرهم إلى العوامل كأنها كائنات حية ذات إرادة ومشيئة، ولم ينظروا إليها نظرة لغوية، ولو فعلوا ذلك لما وقعوا في هذا الجدل، فالنحاة القائلون بالعامل النحوي لم ينفوا دور المتكلم، ولكنهم نظروا إلى العلاقات بين الكلمات، يقول الدكتور أحمد محمد عبد الراضي: "الفاعل مثلا مرفوع لارتباطه بالحدث فعلا كان، أو مصدراً، أو وصفاً على جهة الإسناد، وأن المفعول منصوب لارتباطه بالحدث على جهة التعدية، فإن الفعل أو ما أشبه الفعل هو الذي أحدث هذا التأثير المعنوي الذي ترتب عليه الرفع أو النصب"[٣].

وقبله نبه على هذه المسألة ابن الأنباري حين قال: " إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات وإذا كانت العوامل في محل الإجماع، إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك هاهنا"[٤].

وعليه فلا مطعن في قول النحاة بالعامل النحوي، وتقديره إذا كان محذوفا ؛ لأن العامل المحذوف يرد الجملة إلى أصلها، ويتم به الكلام، ويتحقق المعنى، لاسيما مع وجود ما يدل عليه .

١- ينظر نفسه ص٢٢، ٢٨، ٢٣، ٣٣.

٢- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبوجناح (دار الفكرللطباعة والنشر – ط ١٤١٩ه – ١٩٩٨ م) ص ٣٧، ٣٦.

٣- إحياء النحو والواقع اللغوي (مكتبة الثقافة الدينية – ط١ – ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م) ص٥٦.

٤- الإنصاف، ١/ ٤٦.

المبحث الثاني

القول بالنصب على الخلاف

قرر النحاة أن الفتحة تؤدي وظيفة نحوية معينة وهي كونها علما للفضلات، وذهب بعضهم إلى أنها ليست كذلك بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وهذا المذهب تبناه الزجاج، وابن جني، وإبراهيم مصطفى[1]، وتابعهم من المحدثين ريمون طحان حيث يقول: "اللغة العربية تستعين بالفتحة في كثير من الحالات التي تعاملها بالنصب على الرغم من أن حقها ألا تنصب لو أنه وجدت حالات حركية غير الثلاث الشائعة"[2]. وبهذا الفرضية يشير إلى أنه لو وجدت في العربية حركات غير المعروفة لماعوملت بعض المنصوبات بالنصب. وهذا الرأي ينكر انتظام المنصوبات تحت قاعدة معينة كما هو عند المرفوعات التي تجمعها مظلة العمدة، والمجرورات التي تظلها مظلة الإضافة، فعامة ما يندرج تحت حكم النصب لا يجمع بينه جامع حسب هذا المذهب، ومن هذا الرأي نشأ القول بالنصب على الخلاف؛ ليكون تفسيراً لطائفة من المنصوبات التي تباينت توجيهات النحويين لها، ومن هذه الطائفة ما يلي :

١. الظرف الواقع خبراً: يقع ظرف المكان خبرا عن المبتدأ، وذلك نحو عمرو أمامك، وزيد وراءك، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب على الخلاف، وحجتهم في ذلك أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ نحو قولنا: الله ربنا، ومحمد نبينا، والسماء غائمة، فحكمهما في الإعرابٍ واحد، غير أن الظرف الواقع خبراً ليس هو المبتدأ في المعنى، وبهذا صار مخالفاً له فاستحق النصب على الخلاف تفريقا بينه وبين المبتدأ المغاير له، ومن هذا يتضح أن ناصب الظرف عندهم هو عامل لغوي معنوي، وهو الخلاف، وليس بعامل لفظي كما يرى البصريون. تجدر الإشارة هنا إلى أن أبا العباس ثعلبا خالف مذهبه الكوفي ورأى أن الظرف منصوب بفعل محذوف، والتقدير عنده في(زيد أمامك) زيد حل أمامك، فنصب (أمامك) بالفعل (حل)، فحذف الفعل وهو غير مطلوبٍ واكتُفي بالظرف منه، فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل[3].

١- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي (دار الحديث القاهرة- ١٤٢٤ه-٢٠٠٤م) ٤٧/١، والخصائص،أبو الفتح عثمان بن جني، ٧٨/١، ٦٩، ٤٩، و إحياء النحو، المقدمة ص و، ز.

٢- الألسنية العربية، ريمون طحان (دار الكتاب اللبناني – بيروت) ٢ /٢٩.

٣- ينظر الإنصاف ٢٢٥/١، ١٥٢، وشرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (القاهرة –١٩٣٠م)، ٩١/١.

٢. خبر ليس: اختلف النحاة في ليس فذهب الجمهور إلى أنها فعل؛ لاتصال الضمائر بها نحو: لست، ولستما، ولسنا، ولسن، ولستن، وكذلك اتصال تاء التأنيث بها، وذهب آخرون إلى أنها حرف ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، قال ابن عقيل: "كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقا إلا ليس فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي في أحد قوليه، وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه إلى أنها حرف"[١]، ونسب ابن هشام[٢] هذا القول أيضا إلى ابن السراج، والذي في الأصول خلاف ذلك[٣]، فقد نص ابن السراج في أصوله على فعليتها حين قال : " فأما ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن"[٤]. ورجح ابن هشام مذهب الجمهور[٥]. ورجح صاحب أبوجناح مذهب القائلين بحرفية ليس، وخرج المنصوب بعدها على الخلاف المترتب على نفي العلاقة بين المبتدأ والخبر، وهو الذي أدى إلى تغاير الحركة الإعرابية بينهما[٦]، والحق أنني لم أجد هذا القول عند غيره، فحتى القائلين بحرفية ليس لم ينفوا عنها نصب خبرها، ولعله اجتهاد شخصي منه .

٣. المفعول معه : ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم : استوى الماء والخشبةَ، وجاء البرد والطيالسةَ، قال السيوطي معددا أقوال النحاة في ناصب المفعول معه : " الرابع : أن نصبه بالخلاف، ونسبه ابن مالك للكوفيين، وُرد بأن الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ، وبأنه لو كان الخلاف ناصباً لقيل ما قام زيد لكنْ عمراً، ويقوم زيد لا عمراً، ولم يقله أحد من العرب "[٧]. فبين السيوطي

١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (دار الفكر – دمشق ط٢ – ١٩٨٥م) ١/ ٢٦٢.

٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام (مطبعة عيسى الحلبي) ١/ ٢٢٧.

٣- ينظر الأصول في النحو، أبوبكرمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة،بيروت – ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م)٨٢/١– ٨٣.

٤- نفسه ٨٢/١ .

٥- مغني اللبيب، ٢٢٧/١.

٦- ينظر دراسات في نظرية النحو ص ٤٨ – ٥٠.

٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية) ٣/ ٢٩٣، والإنصاف، ١٥٥/١.

مذهب القائلين بنصبه على الخلاف، ولكنه لم يرتض هذا الرأي وحجته في ذلك أن الخلاف عامل معنوي، ولكن وجود عوامل معنوية أخرى في النحو يقلل من قوة هذه الحجة فمن المعلوم أن الابتداء والتجرد من الناصب والجازم عاملان معنويان، ومع ذلك عدهما النحاة عاملين في بابيهما ؛ إذن الخلاف ليس هو العامل المعنوي الوحيد في النحو العربي حتى يرد بهذا السبب.

٤. الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية: إذا وقع المضارع بعد واو أفادت مفهوم المصاحبة بعد نفي محض، أو طلب محض، فإن العرب تنصبه، واختلف النحاة في عامل هذا النصب، فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف؛ لأن الثاني مخالف للأول ومصروف عنه، وذلك كقولنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فالفعل تشرب منصوب؛ لمخالفته للفعل تأكل[١]، وسيأتي ذكر المذهب الثاني إن شاءالله.

٥. الاستثناء : عرف المستثنى بأنه : المخرج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقا أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط الفائدة[٢]، وخروج المستثنى أمر نبه إليه الخليل وسيبويه قال سيبويه: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصباً لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما وهذا قول الخليل رحمه الله"[٣] فبين أن العامل في نصب المستثنى هو خروجه عن تأثير العامل السابق له، ويأتي السيوطي ليوضح هذه المسألة أكثر، حين قرر أنه انتصب لمخالفة الأول؛ لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه، وعزا هذا القول إلى الكسائي فيما نقله عنه ابن عصفور[٤]. ويؤكد أيضا أن (غير) لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى (إلا) بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، فاشترك إلا وغير في المغايرة، فالمعنى الذي صارت به غير استثناء هو لها في الأصل[٥].

٦. التمييز : قرر ابن عصفور أن التمييز منصوب على الصرف وذلك بقوله :

١- ينظر شرح ابن عقيل،٤/ ١١، والإنصاف، ٢/٣٢٣.

٢- همع الهوامع، ٣/٢٤٨ .

٣- كتاب سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون (دار الجيل – بيروت) ٢/ ٣٣٠.

٤- ينظر الهمع،٣/٢٥٢– ٢٥٣.

٥- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، (دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان) ١/٢٣٥.

"العامل في التمييز لا يكون فعلاً، فإذا لم يكن فعلاً، فإنما العامل فيه تمام الكلام "[1]، و واضح من كلامه أنه يرى نصب التمييز على الخلاف، وهو الذي عبر عنه بتمام الكلام.

٧. الحال : نص سيبويه على جملة من أمثلة الحال بأنها منصوبة ؛ لكونها خارجة عن حكم ما قبلها حيث يقول: "هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو وذلك قولك هو ابن عمى دنيا وهو جاري بيت بيت، فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء، وانتصب لأن هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت أنت الرجل علما فالعلم منتصب على ما فسرت لك وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت عشرون درهما لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي ومثل ذلك هذا درهم وزنا"[2]. وتضمنت أمثلته بعض ما يندرج تحت التمييز وهو ما يشير إلى انه ممن يرى نصب التمييز على الخلاف، ويقول أيضا: "واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو"[3]. ومعنى كلامه أن الاسم الثاني ينصب ؛ لمغايرته للاسم الأول واختلافه عنه، فالعلم ليس هو الرجل في المعنى، والدرهم ليس هو العشرين، وهكذا البقية .

المبحث الثالث

رد القول بالنصب على الخلاف

تقدم تخريج بعض النحاة لظواهر إعرابية من حالات النصب على النصب على الخلاف، ولم يكن هذا التخريج محل إجماع بين النحاة، فقد خالفه بعض النحاة إما برد هذا المذهب تصريحاً، أو بتجاهله وتخريج المسألة على وجه آخر، وفيما يلي أعرض لهذه المنصوبات سالفة الذكر مصحوبة بوجوه تخريجها الأخرى.

أولا: الظرف الواقع خبراً، وقد خرجه الكوفيون – كما تقدم – على النصب على الخلاف، وأما البصريون فخالفوهم في هذا التوجيه وذهبوا إلى أنه منصوب بفعل مقدر باستقر، أو اسم فاعل تقديره مستقر، وحجتهم في ذلك أن الظروف يراد فيها معنى (في) وهو حرف جر، وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به،

١- شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، ٢/٢٨٤.

٢- الكتاب، ٢/ ١١٨.

٣- نفسه، ٢/ ١٢١.

فدل على أن التقدير في قولنا : الكتاب أمامك، هو الكتاب استقر في أمامك، ثم حذف حرف الجر فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، وكذلك من قدره باسم الفاعل، واسم الفاعل كالفعل يجوز أن تتعلق به حروف الجر[1]. وتكفل ابن الأنباري بالرد على الكوفيين متهما مذهبهم بالفساد داحضاً حجتهم حيث يقول: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين، أما قولهم: إن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ وإذا قلت زيد أمامك وعمرو وراءك فأمامك ليس هو زيد، ووراءك ليس هو عمرو، فلما كان مخالفا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف، قلنا هذا فاسد وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعداً فكان ينبغي أن يقال زيداً أمامك، وعمراً وراءك، وما أشبه ذلك فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه "[2].

ثانياً: خبر ليس ذهب جمهور النحاة إلى فعلية ليس، وأنها من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذا خلاف المذهب الأول الذي رجح حرفيتها وخرج المنصوب بعدها على الخلاف، يوضح العكبري مذهب القائلين بفعليتها، وذلك بقوله : "ومن قال هي فعل لفظيّ فقد احتجَّ بما ذكرنا وسلبت التصرّف لشبهها بها ويدل على أنَها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم"[3]، وهذا هو رأي الجمهور؛ لأن القول بحرفيتها منسوب إلى أفراد من النحاة .

ثالثاً: المفعول معه، وأما المفعول معه فقد ضعفوا في ناصبه الرأي السابق وجعلوا نصبه بعامل لفظي، قال السيوطي : " في ناصب المفعول معه أقوال : أحدها: وهو الأصح أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه"[4]. وقد تقدم إبطاله للمذهب الآخر ودحضه لحجتهم، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مقدر، والتقدير في المثال السابق: ولابس الخشبة، وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، وذهب

١- ينظر الإنصاف، ١/ ٢٤٥، ١٤٦، ودراسات في نظرية النحو، ص٤٤-٤٥.

٢- نفسه ١/ ٢٤٧.

٣- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات (دار الفكر - دمشق - ط ١، ١٩٩٥م)، ١/ ١٦٥، وينظر مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، جمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي، تحقيق إبراهيم جميل محمد إبراهيم (مكتبة المتنبيء - ط١ - ١٤٢٨ه - ٢٠٠٨م) ص٣٨٤.

٤- الهمع، ٣/ ٢٣٧.

أبو الحسن الأخفش إلى أنه منصوب بانتصاب مع في نحو : جئت معه[١].

رابعاً: الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية، ذهب الكوفيون -كما تقدم- إلى أنه منصوب على الصرف وهو الخلاف، وأما البصريون فقد خرجوا نصبه على إضمار (أن)، والتقدير عندهم في المثال السابق (لا يكن منك أكل للسمك وأن تشرب اللبن)[٢].

خامساً: الاستثناء ذكر السيوطي سبعة أقوال في نصب المستثنى منها أنه منصوب على الخلاف وهو الرأي الذي سبق ذكره، ومنها أنه منصوب بإلا، وهو منسوب إلى سيبويه والمبرد؛ وذلك لأنها مختصة بدخولها على الاسم، فعملت فيه كإن، ولا النافية للجنس[٣]، ومنها أنه منصوب بالفعل بواسطة إلا، وهذا المذهب نسبه ابن الأنباري إلى البصريين[٤]، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن إلا مركبة من أن و لا ثم خففت أن وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بإن وترفع في النفي اعتباراً بلا[٥]، ولم يرجح السيوطي كما تقدم أياً من هذه الآراء، وأما ابن الأنباري فقد رجح رأي البصريين[٦]، ويلاحظ ورود أكثر من رأي لسيبويه في هذه المسألة فقد سبق أنه ممن يرى نصب المستثنى على الخلاف، و السيوطي يروي أنه ممن يرى نصبه بإلا، لكن المنصوص عليه في الكتاب أنه منصوب على الخروج من حكم ماقبله، وهذا عين ما أطلق عليه الخلاف.

سادساً: التمييز، وقد سبق ذكر المذهب الذي يرى أنه منصوب على الخلاف، ورأى مخالفوه أنه منصوب بما سبقه من فعل ونحوه، يقول ابن الأنباري : " فإن قيل فما العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فأما ما كان العامل فيه فعلا فنحو تصبب زيد عرقا و تفقأ الكبش شحما ف عرقا و شحما كل واحد منهما منصوب بالفعل الذي قبله... وأما ما كان العامل فيه غير فعل نحو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهماً، وما أشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن و شديد و ما أشبه ذلك، ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل"[٧].

١- ينظر الإنصاف ١/ ١٥٥.
٢- الكتاب ١/ ٤٢٤، والمقتضب ٢/ ٢٥، والإنصاف ٢/ ٣٢٣.
٣- الهمع ٣/ ٢٥٢.
٤- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق : د.فخر صالح قدارة، (دار الجيل – بيروتط ١، ١٩٩٥) ص١٨٥.
٥- نفسه ١٨٦.
٦- نفسه ١٨٦.
٧- نفسه ١٨١، ١٨٣.

سابعاً: الحال، وهي كذلك منصوبة عند غير القائلين بالصرف بما سبقها من فعل ونحوه، قال ابن الأنباري: "فإن قيل فما العامل في الحال النصب قيل ما قبلها من العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل"[1]، وبين العكبري المراد بمعنى الفعل وذلك بقوله : " والعامل في الحال ضربان فعل ومعنى فعل فالفعل مثل أقبل وجاء ونحوهما... وأما العامل المعنويّ فكأسماء الإشارة كقولك هذا زيد قائماً وإنما عمل لأن معناه أُنَبِّهُ وأشير إليه في حال قيامه ولا يتقدم الحال على هذا العامل لأنه غير متصرف والتقديم تصرف فلا يستفاد بغير متصرف ".

من خلال هذه المقارنة بين أقوال القائلين بالنصب على الخلاف وبين الرافضين القول به يتضح أن التمسك بالعامل كان السبب الرئيس لهذا التباين، فكلهم مجمعون على ضرورة وجود عامل لهذا النصب ظاهراً أو مقدراً.

إن محدودية العلامات الإعرابية في مقابل سعة العوامل وتشعبها أدت إلى تعدد أوجه تخريج المسألة الواحدة رغم اتحاد العلامة الإعرابية، والباب النحوي.

خاتمـــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة واللام على خير البريات محمد عليه من ربه أفضل الصلوات..

وبعد فهذه خاتمة بحث ظاهرة النصب على الخلاف، الذي تتبع المسألة مبينا أقوال النحاة القائلين بها والرافضين لها، ويعد النصب على الخلاف ظاهرة نحوية لم تنل حظها من الدراسة والتنقيب . وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

أولاً: القول بانصب على الخلاف ليس خاصا بمدرسة نحوية معينة بل قال به نحاة ينتمون إلى مداس مختلفة.

ثانياً: مصطلح النصب على الخلاف مصطلح كوفي، وأما غيرهم فقد سمى الظاهرة بالصرف أو الخروج، وهما مصطلحان مرادفان للنصب على الخلاف.

ثالثاً: التمسك بالعامل النحوي كان السبب الرئيس للقول بهذه الظاهرة

رابعاً: النصب على الخلاف من العوامل المعنوية في النحو العربي.

التوصيات :

أوصي الباحثين في الحقل النحوي بأهمية معرفة مصطلحات قدامى النحاة، وسبر أغوارها، والتمرس بأساليبهم، وبحث القضايا النحوية العميقة لاسيما التي لم تنل حظها من البحث.

١- أسرار العربية، ص ١٧٦.

المصادر والمراجع

١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (دار الكتاب الإسلامي – القاهرة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

٢. إحياء النحو والواقع اللغوي، أحمد محمد عبد الراضي (مكتبة الثقافة الدينية – ط١ – ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م).

٣. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، (دار الجيل – بيروت ط ١، ١٩٩٥).

٤. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، (دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان).

٥. الأصول في النحو، أبوبكرمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة، بيروت –١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).

٦. الألسنية العربية، ريمون طحان (دار الكتاب اللبناني – بيروت).

٧. الإنصاف في مسا ئل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن الأنباري (دار الفكر دمشق ١٣٩٩ -١٩٧٩م).

٨. الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر (دمشق ١٩٧٢م

٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار (دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٥٢م).

١٠. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبو جناح (دار الفكر للطباعة والنشر ط١-١٤١٩هـ -١٩٩٨م).

١١. الرد على النحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، تحقيق محمد إبراهيم البنا (دار الاعتصام – ط١- ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م).

١٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد (دار الفكر – دمشق ط٢ – ١٩٨٥م).

١٣. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (القاهرة -١٩٣٠م).

١٤. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح.

١٥. القاموس المحيط ـــ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز بادي (دار الجيل – بيروت).

١٦. كتاب سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون (دار الجيل – بيروت).
١٧. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات (دار الفكر– دمشق – ط ١، ١٩٩٥م).
١٨. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون، (دار المعارف – القاهرة).
١٩. مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق إبراهيم جميل محمد إبراهيم (مكتبة المتنبيء – ط١ – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م).
٢٠. المحلى في وجوه النصب أو الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي أو أبوبكر بن شقير، تحقيق فخر الدين قباوة (١٩٩٥م).
٢١. معاني القرءان أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء (دار الكتب العلمية).
٢٢. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي (دار الحديث القاهرة–١٤٢٤ه–٢٠٠٤م)
٢٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام (مطبعة عيسى الحلبي).
٢٤. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (عالم الكتب – بيروت).
٢٥. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية).